أكاديميون: اللجنة الدائمة انتصرت لمطالب الجماهير

ألزمت اللجنة الدائمة في دورتها الرابعة فخامة الأخ علي عبدالله صالح -رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام- بعدم تسليم السلطة حتى 2013م وعدم تقديم أي تنازلات..

وقال الاكاديميون بأن قيادات وأعضاء ومناصري المؤتمر يقفون مع الرئيس ومع المبادرات التي قدمها.. مؤكدين أنه يجب على المؤتمر وقياداته وقواعده أن يكون لهم رأي فيما يتخذ من قرارات، ومن هذه القرارات بأن يتمسك الاخ الرئيس بفترة رئاسته إلى 2013م.

«الميثاق» استطلعت آراء عدد من الأكاديميين حول هذه القرارات.. فإلى التفاصيل:

استطلاع/فيصل الحزمي

الخلاقي: الشعب انتخب الرئيس حتى 2013م وهو صاحب القرار

البكاري: اللجنة الدائمة رسخت تقاليد وأعراف الديمقراطية

مغلس: يتحمل الرئيس المسئولية الدستورية إذا تنازل

< كانت البداية مع الدكتور عبدالله الخلاقي - استاذ العلوم السياسية في جامعة حضرموت والذي قيم هذه القرارات بقوله :

- انعقدت الدورة الرابعة للجنة الدائمة الرئيسية وهي من الدورات المهمة والاستثنائية التي عقدها المؤتمر الشعبي العام خلال الآونة الاخيرة وقد خرجت هذه الدورة بجملة من القرارات المهمة واستطاع من خلالها اعضاء المؤتمر الشعبي العام، وبدرجة اساسية القيادة المؤتمرية الحصول على توجيهات واضحة وصريحة من فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام.

واضاف : وقد ناقشت الدورة كافة القضايا التي تخص اليمن وبدرجة اساسية التي برزت في الساحة اليمنية خلال هذه الفترة حيث تم تداولها من قبل الاعضاء بكل شفافية شملت كافة المبادرات التي تقدم بها فخامة الرئيس خلال الفترة الماضية.. وقد أجمع كافة الاعضاء على ان هذه المبادرات دفعت المعارضة الى مزيد من الطمع في تقديم تنازلات اخرى.ومن خلال قراءة هذه المبادرات- وهي بدون شك تصب في مصلحة اليمن - كانت في جملتها تقدم تنازلات كبيرة في قضايا اساسية يفترض ان لايقدمها فخامة الرئيس دون العودة الى اللجنة الدائمة.

دعم للرئيس

وقال الخلاقي: إن انعقاد هذه الدورة اعطى فخامة الرئيس وضوحاً تاماً بأن قيادات وأعضاء ومناصري المؤتمر الشعبي العام يقفون معه ويؤيدون كافة المبادرات التي تقدم بها، إلا انهم يرون ان هذه التنازلات يجب ان يكون للمؤتمر الشعبي العام قيادة وأعضاء رأي فيها باعتبار ان اللجنة الدائمة هي اساس الشرعية لقرارات المؤتمر الشعبي العام.

ومن هذه القراءات رأوا انه يجب ان يتمسك الاخ الرئيس بالفترة القانونية التي تم انتخابه جماهيرياً رئيساً لليمن حتى ٢٠١٣م وقد شارك المشترك في هذه الانتخابات واعترفوا بنتائجها وهناك اعتراف دولي واقليمي بها.

كما لوحظ وجود زخم جماهيري واضح من خلال الجمعتين الأخيرتين التي خرج فيهما ملايين من أبناء الشعب يؤيدون مبادرات الرئيس ويطالبونه بعدم تقديم مزيد من التنازلات او التخلي عن حقه الدستوري في قيادة البلاد حتى ٢٠١٣م، وهذه الجماهير أيدت قرارات اللجنة الدائمة، ويعد هذا في حد ذاته استفتاء جماهيرياً.. وتساءل الخلاقي: لماذا يتم التنازل في شيء هو شرعي وقانوني؟!

لافتاً الى انه منذ بدأت الاعتصامات والفوضى من قبل المشترك لوحظ عملياً طرح وتهديد للمؤتمر الشعبي العام ولقيادته وهذه التهديدات مرفوضة وهو سلوك خارج عن عملية الديمقراطية.. وتساءل الخلاقي لماذا يكون هناك نوع من التنازل في شيء هو شرعي وقانوني..

بطريقة دستورية

< من جانبه أيد الدكتور عبدالقادر مغلس القرارات الصادرة عن عن اللجنة الدائمة في دورتها الاستثنائية الرابعة بقوله :

- أؤيد قرارات اللجنة الدائمة بإلزام فخامة الرئيس بالاستمرار الى عام ٢٠١٣م وهو التزام أدبي وأخلاقي ومعنوي إذ أجمع أغلب الناس على اختياره رئيساً لليمن حتى عام ٢٠١٣م والاخ الرئيس علي عبدالله صالح يتحمل المسئولية الدستورية إذا تنازل عن هذه الفترة وهو قد أعلن عدم نيته بالتمديد والتوريث ايضاً وتلك رغبات الشعب، ونحن في المؤتمر الشعبي العام نحترم الرأي الآخر، ومن يقول للاخ الرئيس ان يرحل فذلك حقه ولكن بطريقة دستورية.. أما المجاميع التي خرجت تطالب الرئيس بتسليم السلطة هي أساساً لم تنتخبه بل انتخبت الفقيد فيصل بن شملان.. والملايين الذين خرجوا رافضين الانقلاب على الشرعية الدستورية هم نفسهم الذين انتخبوا الرئيس علي عبدالله صالح وخروجهم هذا يعد مطلباً لاحترام رأيهم باعتبارهم الأغلبية في الساحة اليمنية.

وعندما قدم فخامة الاخ رئيس الجمهورية التنازلات تلو التنازلات فهي تعبر عن حرصه على الوطن وعلى الشعب اليمني بمختلف شرائحه.

رغبة الناس

وأكد مغلس ان القرارات الصادرة عن الدورة الرابعة للجنة الدائمة كانت حكيمة وقد نالت استحسان وقبول كبيرين من قواعد المؤتمر الشعبي العام.. كما انها جاءت متزامنة مع رغبة الناس ولم تكن قرارات مفاجئة لأعضاء المؤتمر الشعبي العام..واضاف: وفيما يخص الاعضاء الذين أعلنوا استقالاتهم من المؤتمر الشعبي العام فنحن نحترم رغبتهم، فالانتماء الحزبي طوعي وبالتالي ليس هناك احد ملزم ان يبقى في حزب إذا لم يكن مقتنعاً بسير عمله وبرنامجه.

حرص الحزب الحاكم

< الى ذلك رأى الدكتور محمود البكاري -استاذ العلوم السياسية- قرارات اللجنة الدائمة في دورتها الاخيرة- وتحديداً فيما يخص إلزام فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام بعدم تسليم السلطة حتى ٢٠١٣م -أنها ارادت أي اللجنة من خلال هذه القرارات تثبيت تقاليد واعراف الديمقراطية المتعارف عليها والمعمول بها عالمياً والتي تعد جزءاً من اخلاق الديمقراطية في الاساس وبدونها تصبح الديمقراطية فوضى..

واضاف : وتثبيت مثل هذه المعايير يعني بالضرورة التزام الممارسة الديمقراطية على أسس سليمة، وأي حزب في المعارضة يفترض ان يكون حريصاً وبقدر حرص الحزب الحاكم على ان يتم التداول السلمي للسلطة بشكل طبيعي وسلس وغير مكلف للوطن والشعب.

ومايميزنا في اليمن عن بقية حالات التحول الديمقواطي في الوطن العربي على الاقل يتمثل في اننا قد قطعنا شوطاً كبيراً في الممارسة الديمقراطية تشريعاً وممارسة ودفعنا الكثير من مواردنا لتحقيق ذلك وحققنا ذلك على حساب مجالات تنموية اخرى بهدف تحقيق الاستقرار السياسي كمدخل لتحقيق النمو المجتمعي العام.. ومن غير المنطقي نسف كل ما أنجز لنعود الى نقطة البداية او مايسمى بالشرعية الثورية.. والاصل ان يتم البناء على ماهو قائم لأن هذا الأمر ملك الشعب وهو مالك السلطة ومصدرها ولايحق لأحد ان ينازعه على هذه السيادة.

يحيى نوري

مبادرة «الشموليين»

مبادرة المشترك التي أعلن عنها الاحد الماضي وما حملته من مضامين ومنطلقات زعم معدوها انها مخارج مناسبة للأزمة الراهنة التي تعيشها البلاد، لايمكن النظر إليها إلا من منظور واحد هو انها مثلت مايمكن ان نصفه هنا بكوكتيل مزجت فيه احزاب المشترك كل غثياناتها وتعقيداتها ومآسيها وامراضها وقدمت كل ذلك على أساس حل مناسب للأزمة في البلاد.

مبادرة قدمت بتركيبتها العجيبة الصورة الكاملة لفظاعة العقلية الشمولية التي تدير هذه الاحزاب وتوجهها صوب أهداف ومآرب لاعلاقة لها بالمصلحة الوطنية العليا، وكشفت في الوقت ذاته زيف ادعاءات هذه الاحزاب وتباكيها المستمر على الوطن الذي استبعدته تماماً هذه الاحزاب في مبادرتها وراحت بدلاً عن ذلك تبحث لتوافق فيما بينها بحيث جعلت من مبادرتها لترضي مختلف أطراف المشترك وعف أدق تقسيمها لكلمة «الوطن» وبالصورة التي تتفق مع اهواء هذا الحزب أو ذاك او هذه الشخصية او تلك كانت الحصيلة كوكتيل من الأهواء والمطامع وحالات الشطح والنطح والقفز على الواقع وتكريساً لكافة المواقف المعهودة لهذه الاحزاب منذ بداية الازمة والمضرة بالوطن والمتعالية على كافة المعطيات الواقعية التي تشهدها الساحة اليمنية والتي تتطلب من الجميع تقديم المبادرات الواقعية والموضوعية التي تساعد الوطن على تجاوز التحديات لا أن تعمل على تحقيق المزيد من الاحتقان والسير باتجاه الفوضى.

وعموماً ان هذه المبادرة المشتركة وحسب كل القراءات الأولى لها التي عبر عنها كثيرون لاتمثل سوى محطة جديدة من محطات هذه الاحزاب الهادفة الى المزيد من التأزيم وانه لافرق بينها وبين تلك الشطحات والنطحات التي استحضرتها قيادات في المشترك في تصريحاتها الصحفية والاعلامية وفي تحليلها لأبعاد المشهد السياسي.

خلاصة ان ما اضافه المشترك من خلال مبادرته هذه قد قدم الصورة الكاملة لطبيعة مواقفه المأزومة الأمر الذي يتطلب من المشترك نفسه ان يبحث له عن مبادرة من داخله او خارجه علها تخرجه من حالته المأساوية الغارقة في مستنقع المزايدة والمناكفة وتعيده الى التعامل الايجابي مع معطيات الساحة الوطنية بروح مسئولة متجردة تماماً من السوداوية.

مؤتمر حضرموت يرفض الانقلاب على الديمقراطية

كتب : فائز سالم بن عمرو

عقد الخميس اجتماع تنظيمي استثنائي لقيادة فرع المؤتمر بمحافظة حضرموت الساحل مع قيادات الدائرة «١٤١» برئاسة الأستاذ / عوض عبد الله حاتم - وكيل محافظة حضرموت لشؤون مديريات الساحل، رئيس فرع المؤتمر بحضرموت الساحل- لمناقشة المستجدات الأمنية والسياسية والتنظيمية.

حيث نوقشت قرارات اجتماع اللجنة الدائمة الصادرة الأحد قبل الماضي برئاسة فخامة رئيس الجمهورية، رئيس المؤتمر الشعبي العام، والأوضاع التنظيمية وتطوير عمل المؤتمر لمواكبة التحديات والاستحقاقات القادمة، وطالب بضرورة تفعليها وتطبيقها لتطوير عمل المؤتمر، ثم أطلعهم على الوضع السياسي والأمني بالمحافظة، وفي ختام حديثه تعرض للنشاط التنظيمي للمؤتمر وسير العمل التنظيمي حسب الخطة المعدة سابقاً.

وقد اشاد الاجتماع في ختام اعماله بقرارات وتوصيات اللجنة الدائمة وتمسك قيادة فرع المؤتمر بالمحافظة بكل ما جاء فيها .

وتكليف هيئة الرقابة والتفتيش في المحافظة العمل على تنفيذ قرارات اللجنة الدائمة ومنها ضرورة فصل ومحاسبة المستقيلين من المؤتمر حسب النظام الداخلي.

وأكدت قيادة فرع المؤتمر تمسكها بالشرعية الدستورية وتأكيدها على التداول السلمي للسلطة من خلال التنافس الانتخابي والديمقراطي ورفضها كل المحاولات والطرق الالتفافية للوصول إلى السلطة بطرق غير شرعية وغير قانونية .

واقرت قيادة المؤتمر عمل اللجان الشعبية في الأحياء والحارات على ان تكون مهمتها حفظ الأمن وان تنسق مع السلطة المحلية وان تكون ذات طابع شعبي وبعيد عن العمل السياسي والحزبي وان يقتصر عملها على الحفاظ على الأمن وان لا تنجر وراء أهداف أمنية وسياسية واستخباراتية كما تريد بعض القوى صرفها عن أهدافها السامية والنبيلة .

كما ترفض قيادة المؤتمر بالمحافظة عسكرة الحياة المدنية وتخويف الناس وترهيبهم وتعتبر ان الأمن مسؤولية المؤسسات الأمنية ولا يجوز لأي مؤسسة أو جهة ان تقوم بعمل الأمن أو تمارس صلاحياته وان عمل اللجان الشعبية هو مساندة قوات الأمن وليس الحلول مكانها، وتهيب قيادة المؤتمر بالمؤسسات الأمنية إلقاء القبض على كل من يتجاوز الأمن أو يفرض مظاهر مسلحة من خلال التجوال بالسلاح في الشوارع .

واستنكرت قيادة الفرع ما تشيعه بعض وسائل الإعلام من نشر ثقافة التخويف للناس من خلال بث الإشاعات والإخبار الكاذبة التي تقلق المواطن وتعيق عمل المؤسسات الأمنية.

حضر الاجتماع الأستاذ / محمد احمد بامقداد - نائب رئيس الفرع والأستاذ / احمد اسكندر محسن - رئيس الرقابة والتفتيش بالمحافظة والأستاذة / أسوان سالم بن حويل - رئيسة قطاع المرأة بالمحافظة، والأستاذ / عبدالسلام عبدالله باعبود - رئيس دائرة الشباب والطلاب بالمحافظة والأستاذ / محمد سالم باهبري - رئيس قطاع الخدمات بالمحافظة، والأخت صفية باذياب - نائبة قطاع المرأة، والأستاذ / سالم صالح عبدالحق - رئيس فرع المؤتمر بمدينة المكلا، والأستاذ / طلال صالح بن حيدره - رئيس فرع الدائرة «١٤١» وعدد من مسئولي وقيادة الدائرة.

قيادات المؤتمر والتحالف الوطني بعبس تناشد بوقف التنازلات

حجة - مراد شلي

جددت قيادات المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني وأعضاء المجلس المحلي بمديرية عبس -محافظة حجة- تأييدهم لفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ،ورفضهم القاطع الانقلاب على الشرعية الدستورية.

جاء ذلك في التأييد التي خلص اجتماعهم الاسبوع مؤكدين وقوفهم صفاً بر قية اليها الماضي، واحداً خلف القيادة السياسية ممثلة بفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وتأييدهم للشرعية الدستورية.. وناشد ابناء مديرية عبس فخامته بعدم تقديم أي تنازلات أخرى حرصاً على مصلحة الوطن ووحدته وأمنه واستقراره، معبرين عن دعمهم لكل خطوات فخامته المباركة لما فيه مصلحة الوطن والمواطن.

لا للفوضى.. لا للتخريب.. نعم للأمن والأمان .. نعم للإستقرار.. نعم للتنمية.. لا للفوضى.. لا للتخريب.. نعم للأمن والأمان .. نعم للإستقرار.. نعم للتنمية.. لا للفوضى.. لا للتخريب.. نعم للأمن والأمان .. نعم للإستقرار.. نعم للتنمية.. لا للفوضى.. لا للتخريب.. نعم للأمن والأمان .. نعم للإستقرار.. نعم للتنمية.. لا للفوضى.. لا للتخريب

مشائخ وأعيان الروضى والمصلوب بالجوف يؤكدون وقوفهم ضد أعداء الوطن

أعلن مشائخ وعقال وأبناء مديريتي المصلوب والروضى بمحافظة الجوف وقوفهم الى جانب الشرعية الدستورية.. ودانوا في بيانهم كل الأعمال والممارسات الاجرامية والفوضوية وأعمال التخريب والعنف التي يتعرض لها المواطنن الابرياء من قبل أعداء الوطن.

ودعا أبناء الجوف أحزاب المشترك وحلفاءهم للعودة والرجوع الى رشدهم وجادة الصواب وتحكيم العقل والمنطق.. وسرعة الاستجابة لمبادرات رئيس الجمهورية لتجنيب الوطن ويلات الفتن والفوضى.

أبناء أفلح الشام يرفضون الفوضى

أكد مشائخ وأعيان وأبناء مديرية أفلح الشام -محافظة حجة- مباركتهم وتأييدهم المطلق لمبادرات فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، والتي جسدت حرصه على الحوار للخروج من الأزمة السياسية.

وأوضحوا انهم سيظلون مع الشرعية الدستورية، وسيتصدون لدعاة الفتنة والتفرقة حتى آخر قطرة من دمائهم.

آل أبو الرجال يحذرون المشترك من الانقلاب على الشرعية

استنكر قبائل أبو الرجال بمديريات ذيبين خارف -رداع، أرحب، بعدان، سنحان، صنعاء، الحجرية، بلاد الروس.. الهجمة الشرسة ضد الوطن من قبل وسائل إعلام المشترك وبعض الوسائل الخارجية وترويجها للأكاذيب بغرض تشويه صورة اليمن أمام الرأي العام العالمي.

وأعلنوا في بيانهم وقوفهم الى جانب الشرعية الدستورية، وصفاً واحداً للحفاظ على أمن واستقرار البلاد.. مجددين العهد لفخامة الأخ رئيس الجمهورية بأن يكونوا في الصفوف الأولى للدفاع عن الجمهورية والوحدة المباركة.

وطالبوا فخامته الالتزام بالدستور وتلبية مطالب معظم أبناء الشعب وثقتهم التي منحوها إياه عام ٢٠٠٦م واستكمال فترة الرئاسة الدستورية.

الجبهة الديمقراطية بمأرب تدين استهداف رجال الأمن

دعت الجبهة الوطنية الديمقراطية بمحافظة مأرب كافة ابناء مأرب لتوحيد الصف الوطني لمواجهة التحديات والمؤامرات الخارجية والتمسك بالنهج الديمقراطي والتعددي لضمان تداول سلمي للسلطة، وتصويب كافة الاجراءات في تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة.

واستنكروا في بيان صادر عنها حوادث الاعتداءات على اجهزة الامن وقتل الجنود من قبل عناصر «الاخوان» القاعدة والمواطنين.. واكدت الجبهة وقوفها ضد الدعوات السياسية الداعية الى تمزيق الوطن وامنه واستقراره، داعية جميع القوى السياسية الى الالتزام بالحوار الوطني.